

الانتفاضة تتقدم والسلطة تتخبط وتتفاقم أزمتها
(تلويح برهم صالح بالاستقالة)

حققت الانتفاضة انتصارات عديدة في الميدان السياسي والفكري وتنظيم عملها النضالي ويمكن مشاهدة هذه الانتصارات فيما أحدثته من التخبط والإحباط في أوساط السلطة وأحزابها وكتلها البرلمانية وفي أوساط ذوي المناصب الرئاسية في النظام . ان إصرار المنتفضين في عموم العراق على إسقاط كل النظام والتخلص من كل الأحزاب الحاكمة وتياراتها وعدم القبول بأي مرشح لرئاسة الوزراء كائن من يكون من ضمن البرلمانيين والكتل السياسية الموجودة هو بحد ذاته ضربة مميتة للبرلمان والنظام الحالي ومجمل مؤسساته .

انعكس ضغط الجماهير المنتفضة هذا على رئيس الجمهورية كذلك، فلم يعد بإمكان برهم صالح ان يرشح شخصاً ما من ضمن الكتل البرلمانية الحالية لتولي رئاسة الوزراء وذلك بسبب ضغط الجماهير ورفض المنتفضين لترشيح أي شخص من معسكر السلطة وأحزابها . وهكذا، مع مسعاه لتنفيذ أول عمل يعتبر ضمن صلاحيته أصبح هو في عداد من عليهم ان يتركوا وظيفتهم في راس النظام ويستقيل مثلما استقال عادل عبد المهدي من رئاسة الوزراء .

لقد المح برهم صالح بذلك يوم أمس حسب الأخبار انه ينوي تقديم الاستقالة من منصبه . في ظروف أزمة النظام السياسي الإسلامي والقومي المتفاقمة الحالية نرى كيف تتساقط شكيلات النظام البرجوازي البرلماني الحالي بسرعة وكيف يفقد النظام ترتيباته القانونية ويدخل في «الفراغ الدستوري» وكيف تتبخر المناصب الرئاسية الأساسية واحدة بعد أخرى . ان النظام الحالي يعيش حالة التخبط القصوى وهو يعيش عملية انهياره ولكن وبالرغم من ذلك تسعى قوى وأحزاب النظام ان تديم حكمها . من المعلوم، ان ضغط الجماهير المنتفضة هو الذي أوجد هذا الانهيار وسيكسب هذا الضغط قوة كبيرة تقوض النظام مع كل يوم من استمرار الانتفاضة وإصرار المنتفضين على إسقاطه، ومع كل درجة من لم وتنظيم قواهم وبالأخص مع مبادرتهم لإرساء السلطة البديلة وبتنظيم أنفسهم في المجالس الجماهيرية الثورية في عموم العراق .

رأيته
سعيداً
الذيل سعيد يهز
طرفه
قلت ذيل كلب..
زعل الكلب
قلت جرد... زعل
الجرذ
قلت أقذر مخلوق
لم يزعل احد



تصدر عن الجماهير المنتفضة في ساحة التحرير

حول الفراغ الدستوري

فائق الشيخ علي

ماذا يعني تقديم اسم ما لشغل منصب رئيس الوزراء؟ هل القضية متعلقة بتسمية رئيس الوزراء؟ دعونا نتخيل بأن السيد فائق الشيخ علي سيكون رئيساً للوزراء للمرحلة المقبلة، ماذا سيعني ذلك؟ أولاً: ان النظام في العراق مبني على اساس طائفي وقومي، أي ان الوزراء الذين سيختارهم السيد فائق هم بالمحصلة النهائية يأتون وفقاً لحصص معينة، ولا يمكن ان يتجاوز عليها أحد، فالوزراء هم الجباة الحقيقيين للأموال، بالنسبة للأحزاب التي نصبته، الجميع يدرك ذلك، منتفضين وساسة، الان ما الذي سيفعله هذا الفائق؟ وهو محاط بجوقة من الطائفيين والقوميين. ما الذي سيفعله مع هذا الكم من المشاكل الكثيرة والمعقدة، اقتصادية وسياسية وامنية وقضائية واجتماعية؟ ما الذي سيفعله بتدخل، عفواً، بسيطرة هذه الدولة او تلك على جميع أنشطة البلد الاقتصادية والامنية؟ ما الذي سيفعله مع الاذرع المسلحة الكثيرة والكبيرة والتي تقاوت خارج الحدود؟ هذه الفصائل والمليشيات التي تتجه نحو ان تكون قوة اقليمية. ما الذي سيفعله مع دستور كله الغام؟ لا تستطيع ان تتكلم عن مادة دون ان تحذر من ان تفجر الوضع العام.

ثانياً: وهو الاهم، ان الجماهير خرجت بانتفاضة اكتوبر وهي تطالب بإسقاط النظام، فهل من المعقول ان تتراجع، وتحتصر قضيتها بتسمية رئيس الوزراء؟ الجماهير التي دفعت دماء المئات من الشباب، والالاف من الجرحى، ومثلهم من المختطفين والمغييبين والكثير من الناشطين والناشطات الذين تم اغتيالهم، الجماهير التي دفعت كل هذا، هل من المعقول ان تتنازل عن قضيتها فقط لتسمية رئيس وزراء كارتوني او مهرج، منبثق من ذات العملية السياسية؟ لا فائق الشيخ علي، ولا أي "س أو ص" اخر ممكن ان يحل المشاكل التي تعصف بالبلاد منذ ستة عشر عاماً من حكم الاسلاميين، القضية ليست بتسمية رئيس وزراء، بل بتسمية نظام جديد قائم على الحرية والمساواة بين افراد المجتمع.

تداولت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي منذ انتهاء المهلة الدستورية المخصصة لاختيار رئيس الوزراء قضية (الفراغ الدستوري) الذي تعيشه البلاد بعد فشل أقطاب العملية السياسية بالاتفاق على مرشح معين. كأن البلاد على مدار حكم أطراف المحاصصة والطائفية والقومية يحتكمون للدستور وحتى ان احتكموا له فأى دستور هذا الذي كتبه هذه الجهات على مقاساتها وخدمة لمصالحها وتكريساً لسياساتها ومنهجها. اي مواطن يعرف ان هذه السلطة تخرق دستورها يومياً منذ توليها الحكم والأدلة على ذلك كثيرة جداً وصعب عدّها او حصرها في هذه الزاوية. ما فائدة دستور تحت مظلته ترتكب أبشع الجرائم وتمارس تحته كل أشكال سرقة البلاد ونهب ثرواتها، على مدار ستة عشر عاماً والسياسيين وكتلهم لا ينظرون الى دستورهم فقط إذا كان هناك ما يهدد سلطة جهة من جهات المحاصصة والتبعية أثناء توزيع الحصص والوزارات. لا أحد يعرف على أي قانون او دستور قتل شباب وشابات الانتفاضة ولماذا لم يستطع قانون أحزاب السلطة ودستورهم ان يحدد ويحاسب القتلة. وفق اي دستور او قانون نهبت المليارات ولا تزال تنهب، ووفق اي منهج او دستور يتم اختيار السلطات الثلاث في البلاد؟ من يختار هذه السلطات الثلاث هم دول وأطراف إقليمية ودولية واضحة للقاصي والداني. حقيقة الأمر أننا لانعيش في ظل اي دستور او قانون بل ان من يحكمنا هو قانون العصابات والمليشيات واللصوص. الوعي الجماهيري لانتفاضة أكتوبر الذي يهدف لإسقاط النظام والعملية السياسية برمتها بضمنها الدستور الذي شرعته هذه القوى، لا بد له من ان يأخذ شكلاً تنظيمياً يوحد الجهود من أجل كتابة دستور جديد تكون الجماهير هي الطرف الاساسي في مناقشته والاقرار عليه بما يضمن حقوقهم وحياتهم، وعند ذلك فقط نتخلص من ما يطلق عليه بالفراغ الدستوري.



الاتصال بنا

sawtalintifdha@yahoo.com

على الفيسبوك : صوت الانتفاضة

الحرية لكل المعتقلين في سجون النظام